

ولا يتناول اسما والاسد ونظائرها فلا يصح زيادته في
هذا المقام لشمول الاستعارة الاصليه لجميع المعارف الغير
المنفصلة العلم الشخصي وعدم شمولها المنفقات وقد جعل
صاحب رساله الرضوخ اسم الجنس مقابلا للمصدر والمنفق فلا
يصح زيادته ايضا وان كان اولى من الاول فعمل اسم الجنس
في عرف هذا الفن على ما يقابل المنفق لكن قولهم العلم لا
يستعار للمنافاة الجنسية لا قبضاء الشخصية يدل على
ان الجنس عندهم ما يقابل الشخصي والافعال ايضا ياتي
الجنسية ولا يخفى ان قولهم اسم غير مشتق يتناول العلم الشخصي
فكأنه لا يراى اسما كليا غير مشتقا وعلم جنس عند العلم
المشترق يصف مع انه يستعار لا ان مزيد اسم كليا حقيقة
او حكما ويتناول العلم الجامد المشهور بصفة فانه في كل حال
عندهم ويخرج عنه الاعلام الشخصية الغير المشهورة ولا يخفى
ان يخلص جدا سيما في مقام التفريق ومع ذلك يخرج
عنه خارجا علم ان الاستعارة فيا صلية ويدخل في مفهوم
البنية فلا تستعان اصليا يعرف وجه اصلها بعد معرفة
وجوب بنيتها والافسعية لحي بانها في اللفظ المذكور اي المنفق
والحي

انما يخالف

والحي فانها بقيا لفظا لا بعجز بانها في المصدر ان كان
المستعار مشتقا وذلك لان اذا اريد استعارة قولهم
ضرب لثنيه يوم ضرب بمضرب في شدة التأثر شبه الاقرب
بالقرب ويستعار له القرب ويشق من قري يستعاره ببنية
استعارة الضر وحلها اباي المنفقات وعلل القوم ذلك بما
فيه خفا ولا يفي هذا لرسالة بحقيقه لكن نحن نبيّن لك ما هو
من مواهب الازهر الملك العلامة قريب الى الافرام فلا تريب الى
السلك غير بعيد المرام وهذان المنفقات موضوعه بوضوح
وضع المادة والهيئة فاذا كانت في استعارتها لا تغير
معانيها للبيانات فلا وجه لاستعارة الهيئة فالاستعارة فيها
انما هي باعتبار موادها فيستعار مولودها ببنية استعارة
المصدر وكذا اذا استعير الفعل باعتبار الزمان كما يعبر عن
المستقبل بالماضي يكون ببنية الهيئة كبنية القرب في المستقبل
بالقرب في الماضي في تحقق الوقوع فيستعاره ضرب فالاستعارة
فيها ببنية استعارة الهيئة وليست ببنية استعارة المصدر
بل اللفظ بتام استعارة ببنية استعارة الحي وان اردت تحقيقا
تركيه ليقوم المقام للفتنة بالكلام فعليك برسالة الفارسية
استعارة فعل بمعنى استمسك

يستعار مصدرها صح